

تفسير أبي السعود

الأعراف آية 176 .

على المضمّر العامل في غذ وارد على نمطه في الأنباء عن الحور بعد الكور والضلالة بعد الهدى أي وائل على اليهود نبأ الذي بتيناه آياتنا أي خبره الذي له شأن وخطر وهو أحد علماء بني إسرائيل وقيل هو بلعم بن باعوراء أو بلعام بن باعر من الكنعانيين أوتي علم بعض كتب الله تعالى وقيل هو أمية بن أبي الصلت وكان قد قرأ الكتب وعلم أن الله تعالى مرسل في ذلك الزمان رسولا ورجا أن يكون هو الرسول فلما بعث الله تعالى النبي حسده وكفر به والأول هو الأنسب بمقام التوبيخ اليهود بهناتهم فانسلخ منها أي من تلك الآيات انسلخ الجلد من الشاة ولم يخطر بها بباله أصلا أو خرج منها بالكلية بأن كفر بها ونبذها وراء ظهره وأيا ما كان فالتعبير عنه بالانسلخ المنبذ عن اتصال المحيد بالمحاط خلقة وعن عدم الملاقاة بينهما أبدا للإيدان بكمال مباينته للآيات بعد أن كان بينهما كمال الاتصال فاتبعه الشيطان أي تبعه حتى لحقه وأدركه فصار قرينا له وهو المعنى على قراءة فاتبعه من الافتعال وفيه تلويح بأنه أشد من الشيطان غواية أو اتبعه خطواته فكان من الغاوين فصار من زمرة الضالين الراسخين في الغواية بعد أن كان من المهتدين وروي أن قومه طلبوا إليه أن يدعو على موسى عليه السلام فقال كيف أدعو على من معه الملائكة فلم يزالوا به حتى فعل فبقوا في التيه ويرده أن التيه كان لموسى عليه السلام روحا وراحة وإنما عذب به بنو إسرائيل وقد كان ذلك بدعائه عليه السلام عليهم كما مر في سورة المائدة ولو شئنا كلام مستأنف مسوق لبيان مناط ما ذكر من انسلخه من الآيات ووقوعه في مهاوي الغواية ومفعول المشيئة محذوف لوقوعها شرطا وكون مفعولها مضمون الجزاء على القاعدة المستمرة أي ولو شئنا رفعه لرفعنا أي إلى المنازل العالية للأبرار العالمين بتلك الآيات والعاملين بموجبها لكن لا بمحض مشيئتنا من غير أن يكون له دخل في ذلك أصلا فإنه مناف للحكمة التشريعية المؤسسة على تعليق الأجزية بالأفعال الاختيارية للعباد بل مع مباشرته للعمل المؤدي إلى الرفع بصرف اختياره إلى تحصيله كما ينبىء عنه قوله تعالى بها أي بسبب تلك الآيات بأن عمل بموجبها فإن اختياره وإن لم يكن مؤثرا في حصوله ولا في ترتب الرفع عليه بل كلاهما بخلق الله تعالى لكن خلقه تعالى منوط بذلك البتة حسب جريان العادة الإلهية وقد أشير إلى ذلك في الاستدراك بأن أسند ما يؤدي إلى نقيض التالي إليه حيث قيل ولكنه أخلد إلى الأرض مع أن الإخلاق إليها أيضا مما لا يتحقق عند صرف اختياره إليه إلا بخلقته تعالى كأنه قيل ولو شئنا رفعه بمباشرته لسببه لرفعناه بسبب تلك الآيات التي هي أقوى أسباب الرفع ولكن لم نشأه

لمباشرتة لسبب نقيضه فترك في كل من المقامين ما ذكر في الآخر تعويلا على إشعار المذكور
بالمطوي كما في قوله تعالى وإن يمسكك بضر فلا كاشف له إلا هو وإن يردك بخير فلا راد